



في هذا العدد

مأساة العمل والعمال

"عندما يكون العمل متعة تكون الحياة مبهجة.." على ما يقول الروائي مكسيم غوركي، فكيف بشخص فقد الاثنين معا. هذا هو واقع العامل اللبناني الذي يعيش في حالتين: فئة دخلت حالة البطالة، وفئة لم تعد رواتبها تتلاءم مع الوضع المعيشي المنهار منذ سنتين تقريبا، وتحديدًا حين فقدت رواتبها قدرتها الشرائية مع انهيار سعر الصرف، وايضا جراء تراجع القيمة الفعلية للحد الأدنى للاجور بسعر متوسطي من 450 دولارا الى 72 دولارا.

لا تقتصر المشكلة في لبنان على السنة ونصف السنة الاخيرتين، بل هي نتيجة تفاقم السياسة النقدية، ونهج الفساد الطويل الذي بدأ بعد انتهاء الحرب الداخلية حين استُبعدت اجهزة الرقابة لصالح المحاصصة والزبائنية التي تحكمت بالمؤسسات كافة، وسيطرت على الاداء العام في لبنان. الآن، وعلى ابواب عيد العمال العالمي، تشهد بلدان عدة في الاول من ايار تظاهرات نقابية يجدد فيها العمال صرختهم بمطالب وشروط انسانية وحقوقية تحسن ظروف العمل اجتماعيا ومعيشيا ومعنويا. اما بيروت، التي كانت تشهد شوارعها قبل عام 1975 تحركات وتظاهرات متنوعة متلونة جعلت منها عاصمة الحضارة والتقدم والازدهار والكلمة الحرة، اخمدت شعلة نقاباتها العمالية بكل اصنافها وتمت شرذمتها، وأستنسخت طائفيا ومذهبيا ومناطقيا، لتعكس صورة مصغرة حقيقية عما آلت اليه اوضاع العمال في القطاعين العام والخاص بعدما قبلوا بتقديم مشاعرهم السياسية على حقوقهم وامانهم الاجتماعي الذي هو جزء اساس من امان الدولة.

اليوم، نقابات لبنان هي مجموعات مسيرة وطبقة عاملة خاضعة لـ"السياسة"، إما عن قناعة الانتماء الطائفي او الخضوع مخافة الطرد القسري حيث لا غطاء فعليا لهم. الاكثر مأساوية هو ان عدد الاتحادات، بين قطاعية ومصالح مستقلة، يبلغ 500 اتحاد. وهي، ان استقل بعضها عن الاحزاب، فقد سيطر عليها رجال اعمال يمثلون الوجه الآخر لمأساة العمل والعمال. وقائع اضعفت حقوق العامل ووجوده كقيمة اساسية في المجتمع، فبقي لعيد العمال رمزية وحيدة هي العطلة الرسمية السنوية. نتيجة للانهايار الاقتصادي والنقدي الذي يمر فيه لبنان، وقد زادت من وزره جائحة كورونا التي كانت انسياقا للتدهور وترجمته بشكل اسرع، دخل عمال لبنان في نفق كارثة كبيرة لا يبدو ان الخروج منه قريب، حتى في حال اتت حلول جزئية بعد اشهر من خلال انفراجات سياسية محتملة. ان ترميم طبقة متوسطة، كانت تشكل فئة عاملة اساسية متشعبة، لن يكون امرا سهلا ابدا. فالركن الاعم لاي بيئة هي "عمالها"، وهؤلاء خسروا الاسس البنوية وفقدوا معها اي حوافز تعيدهم الى سكة الانطلاق. مشكلتان تواجهان اليوم واقع العامل اللبناني: الاولى البطالة، والثانية العمل بمردود مادي لا يكفي مصاريفه اليومية من اساسيات الحياة. ومع غياب اي احصاء رسمي عن عدد المسرحين من عملهم، خسر عشرات الالاف وظائفهم بفعل السياسات التي اعتمدها المؤسسات من تقشف بعد تعثر الانتاج وحجم التوزيع او الخدمات وتأمينها. أقفل العديد من المطاعم كما المحال بفعل فقدان السلع المرهونة بالعملة الاجنبية التي لم تعد متوافرة بعد انهيار القطاع المصرفي والسياسة النقدية الرسمية الفاشلة. اما الشركات التي قررت الاستمرار وعدم اغلاق ابوابها، فاعتمدت خطة حسم وصلت الى حدود 50% من الراتب الشهري للعامل وبالعملة اللبنانية التي فقدت قيمتها تماما امام الدولار الذي هو اساس تسعيرة السلع في المأكّل والملبس، وفي كل تفاصيل حياة اللبنانيين من دون استثناء، علما ان الاحصاءات تؤكد ان 95% من القوى العاملة في لبنان يتقاضون رواتبهم بالعملة الوطنية.

يمر لبنان في ازمة لم يشهدها على امتداد الحروب والاحتلالات التي عاشها وخبر مراراتها، الا ان العامل يبقى الخاسر الاساس. ولعل الإعانات التي بدأت بتوزيعها مختلف الاحزاب والجهات السياسية والسفارات والجمعيات كعوامل تسكين وجذب وتعزيز الولاء، لن تعطي مفعولها على المدى البعيد، بحيث يحتاج العامل اللبناني الى منظومة حياة متكاملة: نقل، تعليم، طبابة، مسكن، ناهيك بمتطلبات يومية وحاجات بعيدة من مهزلة الحصاص التموينية والتسول.

تحول فرح العامل في عيده، عن حق، الى مأساة وطنية بكل ما للكلمة من معنى.